لجنة وطنية لدراسة وتحديد مواقع المرافئ.. خلال اجتماعها بمرافق النواب:

«البلديات»: خطة لتطوير 26 ساحلاً في مختلف محافظات

كتبت - بتول السيد:

كشفت وزارة شؤون البلديات والزراعة عن اعداد خطة متكاملة لتنفيذ مشاريع تطوير السواحل لـ 26 ساحلاً عاماً في مختلف محافظات المملكة. منها مشروع تطوير كورنيش الملك فيصل الغربي والشرقي والفاتح ومرفأ توبلي في محافظة العاصمة.

جاء ذلك خلال اجتماع الوزارة مؤخراً مع لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب لمناقشة المقترح برغبة بشأن قيام الحكومة بإصلاح وتسوية الشواطئ والجزر، بما فيها خليج توبلي، في الأماكن التي تكون صالحة لإستخدام المواطنين، وإقامة المنشآت السياحية عليها، وتوفير وسائل مواصلات بحرية حديثة لتمكين المواطنين والسياح من الوصول إلى هذه الجزر.

وأضافت الوزارة في سردها للمشاريع، مشروع ساحل الغوص ودوحة عراد وقلعة عراد ومنتزه الشيخ خليفة بن سلمان وقبالي والحوض الجاف في محافظة المحرق. ومشروع ساحل البديع وباربار والجسرة والهملة ودمستان وكركزكان والمالكية والمرحلة الثانية من ساحل أبوصبح في المحافظة الشمالية.

إضافة إلى مشروع ساحل غرب وشرق سترة وتوبلي والمعامير في المحافظة الوسطى، وساحل بلاج الجزائر ووجو وعسكر في المحافظة الجنوبية. وأكدت وزارة البلديات أنه بالتنسيق مع البلديات المختصة انتهت بالفعل من تنفيذ مجموعة من مشاريع السواحل العامة مثل: ساحل الغوص، المرحلة الأولى من ساحل أبوصبح، ساحل عراد، قلعة عراد، منتزه الشيخ خليفة، ساحلي باربار والمعامير.

وأوضحت الوزارة أنه تم تقسيم المشروعات تلك إلى 3 أنواع وفقاً لآلية تمويلها، النوع الأول سيتم تنفيذه من الموازنات المخصصة لهذا الغرض، والنوع الثاني سيتم تنفيذه بالتعاون مع القطاع الخاص، والثالث تم رفع طلب الحصول على ميزانية إضافية للجهات المعنية لتنفيذ المجموعة المتبقية من السواحل.

وأكدت الوزارة أنها تطلب من المستثمر بياناً مفصلاً حول كافة التفاصيل المتعلقة بنوعية وأسعار الألعاب والمرافق الأخرى التي ستكون ضمن استثماره في الساحل، ولا يستطيع أن يغيرها دون الحصول على موافقة الوزارة.

إلى ذلك، أكدت الوزارة أنه تم تشكيل لجنة وطنية على مستوى المملكة لدراسة وتحديد أماكن المرافئ التي تضم في عضويتها ممثلي الجهات ذات الصلة مثل الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، والوزارة والمجالس البلدية، بحيث تضع تصوراً وتحديداً دقيقاً لأماكن إنشاء هذه المرافئ بحسب الحاجة إليها، وقد تم اعداد تصور بالفعل لإنشاء هذه المرافئ والبدء في اتخاذ إجراءات الاستملاك اللازمة لانشاء المرافئ.

وأكدت الوزارة حرصها على تطوير السواحل والشواطئ العامة في مختلف مناطق المملكة لما توفره من مساحات ترفيهية وواجهات بحرية للمواطنين والمقيمين، وتعزيزها لمكانة المملكة على الصعيد السياحي، وتدعيم جهود الدولة في تشجيع السياحة العائلية.

أحد اجتماعات مرافق النواب مع وزارة البلديات

أقرت لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب المقترح برغبة بشأن دراسة مشكلة التخلص من المخلفات المنزلية والنفايات الصلبة. وأوصت في تقريرها بهذا الشأن بأن يتم إبعاد منطقة الدفن عن المناطق الآهلة بالسكان، وإنشاء مصنع لتدوير المخلفات بعيداً عن المناطق السكنية.

وأوضحت اللجنة في تقريرها حول المقترح أن الطريقة المستخدمة حالياً في البحرين للتخلص من النفايات هي طريقة الطمر، حيث تقوم الجهات المختصة بتوزيع المنطقة المخصصة للطمر إلى خلايا وتدفن يومياً بالرمل. وبينت اللجنة أن أهم المشاكل التي يواجهها المدفن هو عدم توفر رمال الطمر، وتعطل الآلات حيث تبقى النفايات فترة طويلة مكشوفة، مما ينتج عن ذلك مشاكل بيئية وصحية للقاطنين في قرى جو وعسكر والدور.

ووفقا للمقترح برغبة المقدم من رئيس المجلس النيابي خليفة الظهراني يتم تفعيل عمليات تدوير المخلفات والإستفادة منها مثل الألمنيوم، الزجاج، علب القصدير، السماد العضوي، الورق. وتشجيع الأسواق التي تقوم ببيع المواد والأدوات المستخدمة.

وكذلك تشجيع الجمعيات الاسلامية والأهلية على تبني مشاكل إعادة استخدام المواد والملابس والأدوات. وإنشاء مدفن آخر للنفايات غير الموجود حالياً في منطقة جو وعسكر، بحيث يكون بعيداً عن المناطق السكنية المأهولة.

وجاء من ضمن مبررات تقديم المقترح الزيادة المطردة في عدد السكان، والتوسع التنموي والاقتصادي والمد العمراني الذي تشهده البلاد، في مقابل محدودية وضيق المساحة الجغرافية. والمخاطر البيئية المحتملة من هذه المخلفات والنفايات وسوء طرق تخزينها والتخلص منها. إضافة إلى تقادم مواقع دفن وتخزين هذه المخلفات، خاصة في منطقتي جو وعسكر والمد العمراني في هذه المنطقة.

أقرت مقترح الظهراني بشأن النفايات الصلبة.. في توصية لمرافق النواب:

إنشاء مصنع لتدوير المخلفات بعيداً عن المناطق السكنية

المجالس البلدية تقترح إحالة المشكلة لـ «التخطيط».. «البلديات» لمرافق النواب:

اشتراطات لتوفير مواقف للسيارات في المناطق الجديدة

أكدت وزارة شؤون البلديات والزراعة أن عدم وجود مواقف كافية للسيارات تعد مشكلة تعاني منها كافة مناطق البحرين، إلا أن المناطق الجديدة بها اشتراطات لتوفير مواقف، ومع ذلك فهي تعاني من هذه المشكلة لكثرة عدد السيارات.

جاء ذلك خلال اجتماع الوزارة مؤخراً مع لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب لمناقشة المقترح برغبة بشأن وضع آليات وأنظمة لعلاج مشكلة عدم وجود مواقف كافية للسيارات، خصوصاً في المناطق القديمة من مملكة البحرين، والذي أوصت اللجنة في تقريرها عنه بالموافقة عليه.

وأوضحت الوزارة أن المناطق القديمة تعاني من مشكلة عدم وجود أراض لتخصيصها كمواقف للسيارات، وكذلك مشكلة الموازنات اللازمة لاستملاك الأراضي إن وجدت، ويوجد تنسيق حالياً لحل هذه المشكلة بين الوزارة وإدارة الطرق بوزارة الأشغال والإسكان بصفتها الجهة المختصة بهذا الشأن.

فيما تلخصت أبرز مرئيات المجالس البلدية في تأكيدها على أهمية إحالة موضوع مواقف السيارات إلى المجلس الأعلى للتخطيط الذي صدر بتشكيله قرار مؤخراً، وذلك لوضع الحلول المناسبة، خاصة مع تفاقم أعداد السيارات في البحرين.

واقترح مجلس بلدي العاصمة استملاك عدد من الأراضي لتحويلها لمواقف للسيارات، خاصة في الأحياء القديمة من المنامة، وهذا يتطلب توفير موازنات. وتخصيص موقف لكل شقة في المناطق السكنية المصنفة «سكن متصل» في المنامة في حال كان الممر يسمح بدخول سيارة.

كما اقترح المجلس أيضاً إيجاد مواقف خاصة للشاحنات والمركبات الكبيرة خارج الأحياء السكنية والتجارية، وسن تشريع لمنع إيقاف هذه المركبات وسط الأحياء السكنية. وارتأت لجنة المرافق خلال مناقشتها المقترح أن حل مشكلة عدم وجود مواقف كافية للسيارات هو اختصاص أصيل للمجالس البلدية ووزارة شؤون البلديات والزراعة وإدارة التخطيط الطبيعي

يشار إلى أن مبررات المقترح برغبة تتمثل في أن الكثير من مناطق البحرين وخاصة القديمة منها تعاني من مشكلة عدم توافر مواقف كافية لسيارات الأسر القاطنة فيها، بسبب كثرة الاختناقات المرورية والمشاحنات مما يضطر الأهالي لركن سياراتهم في أماكن بعيدة عن مواقع سكنهم.

وأوضح مقدمو المقترح أنه مما يفاقم من حجم الظاهرة أن العديد من العمال والسواق القاطنين في تلك المناطق يصطحبون شاحناتهم وسياراتهم الثقيلة التي يعملون فيها بالفترة الصباحية إلى مناطق سكنهم، ويعمدون إلى إيقافها بالقرب من شققهم وبيوتهم المؤجرة، مما ينتج عن ذلك مزاحمة الأهالي في مواقف سيارات الأسر البحرينية والقاطنين في تلك المناطق.

السعيدي: تعاون دائم مع المواطنين.. خلال برنامج «في الميزان».. المؤمن"

هناك خلط بين العمل «البلدي» و«النيابي»

جاسم السعيدي

أكد النائب الشيخ جاسم السعيدي أن مكاتب النواب مفتوحة دائماً للمواطنين، والعلاقة فاعلة بين الطرفين وهناك تواصل وتعاون دائمين، إضافة لتخصيص أغلب النواب يوماً واحداً في الأسبوع لاستقبال جميع المواطنين وسماع مشاكلهم وشكاويهم وبحث سبل مساعدتهم.

وأضاف السعيدي أن الصحافة المحلية ساهمت بشكل كبير في نقل صوت النائب للمواطن وتمنى على بعض الصحف عدم التحيز لنائب دون آخر وتطبيق مبدأ الشفافية عن طريق نشر جميع التصاريح والأخبار دون تمييز.

جاء ذلك خلال البرنامج التلفزيوني «في الميزان» الذي تبثه قناة البحرين الفضائية، وتناولت الحلقة موضوع «علاقة النائب بالمواطن..الواقع والطموح».

وعبر اتصال هاتفي، شدد النائب الشيخ جاسم المؤمن على ضرورة التفريق بين العمل البلدي والنيابي، كثيراً ما يطلب المواطنين من النائب خدمات خاصة بالعمل البلدي، مضيفاً بأن الصحافة ساهمت في خلق التوتر بين النائب والمواطن عبر العناوين المثيرة مثل الإعلان عن صرف 200 دينار للمواطنين، وهو مجرد اقتراح برغبة غير ملزم للحكومة.

وخلال مكالمة هاتفية أخرى، أكد النائب عادل العسومي أن التواصل موجود بين النائب والمواطنين وذلك عبر مكاتب النواب ومجالسهم، فهم نواب الشعب ولا يتوانون عن خدمة أي مواطن في أي لحظة كانت.

وزير التربية في رده على سؤال المؤمن:

ترقيات المعلمين حسب الشواغر ووفق نظام المسابقة

قال وزير التربية والتعليم د. ماجد النعيمي أن الآليات والمعايير المعتمدة لدى الوزارة في ترقيات المعلمين إلى معلمين أوائل وتعيين مديرين مساعدين ومديري مدارس يتم بعد حصر احتياجات الوزارة ووفق نظام المسابقة، بحيث يتضمن كل إعلان شروط ومعايير التقدم للوظيفة فيما يتم ترتيب الناجحين في المسابقة حسب أعلى الدرجات ثم تعيينهم حسب الترتيب.

وأشار الوزير في معرض إجابته على سؤال تقدم به النائب الشيخ جاسم المؤمن حول الآليات والمعايير المعتمدة لدى الوزارة في ترقيات المعلمين إلى معلمين أوائل وتعيين المديرين المساعدين والمدراء على المدارس، إلى أن التعيين لا يتم بصورة مباشرة إذ يبدأ شغل الوظيفة بتكلفتهم بالقيام بأعمال الوظيفة ثم تعيينهم بالوكالة قبل أن يتم تثبيتهم عليها من خلال تقييم أدائهم الوظيفي.

ولفت إلى أن الشروط الواجب توافرها في من يشغل وظيفة المعلم الأول تتمثل في ضرورة حصوله على مؤهل البكالوريوس في مجال تخصصه أو مؤهل جامعي ودبلوم تربية كحد أدنى، بالاضافة إلى خبرة لا تقل عن خمس سنوات مع اشتراط أن لا يقل الأداء الوظيفي له عن جيد جداً في السنوات الثلاث الأخيرة، وأن لا يكون قد وقع عليه أي جزاء تأديبي خلال العام السابق، فضلاً عن تقديمه لطلب معزز بتقارير الأداء الوظيفي خلال السنوات الأخيرة وملف شامل يحتوي على مباداراته وابتكاراته، قبل أن يجتاز الامتحان التحريري والمقابلة الشخصية والتقييم الميداني، شريطة أن يكون متمتع باللياقة الصحية، وأن لا يكون نصابه من التدريس منخفضاً.

أما حول الشروط الواجب توافرها لشغل وظيفة مدير مدرسة مساعد فقد أوضح الوزير أن المعايير تشترط أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها مع استثناء وبصورة مؤقتة جملة «دبلوم المعهد العالي للمعلمين والمعلمات بالبحرين»، وأن يكون حاصلاً على مؤهل تربوي من البكالوريوس أو ما يعادله تربوياً، بالاضافة إلى شرط أن تكون مدة خدمته في الوظائف التعليمية لا تقل عن ثمان سنوات، وأن لا يكون قد وقع عليه أية جزاءات تأديبية، وأن لا يقل تقرير أدائه الوظيفي في السنتين الأخيرتين عن جيد جداً، فضلاً عن تمتعه باللياقة الصحية وأن لا يكون نصابه من التدريس منخفضاً لأسباب صحية خلال عام الترشيح والعامين الدراسيين السابقين، مع تقديم طلبه معززاً بملف تراكمي شامل يتضمن توصيفاً شاملاً لانجازاته ومباداراته وابتكاراته، قبل أن يجتاز الامتحان التحريري والمقابلة الشخصية والتقييم الميداني واختبارات تحليل الصفات المهنية والشخصية.

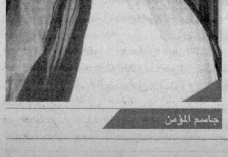

جاسم المؤمن

الظهراني يعزي القيادة السعودية

بعث رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني برقية تعزية ومواساة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة، أعرب فيها عن خالص تعازيه مواساته لخادم الحرمين الشريفين، داعياً المولى القدير أن يتغمد الفقيد الراحل بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

كما بعث ببرقية تعزية ومواساة مماثلة إلى ولي عهد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود وعدد من أصحاب السمو الملكي بالمملكة العربية السعودية، وإلى د. صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى السعودي ود. عبدالله القويز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة.

وفد الشورى خلال مغادرته لصنعاء

تشكيل لجنة لبحث قضايا الأمن والسلام العربي

غادر وفد شوري برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الشورى جمال فخرو إلى العاصمة اليمنية صنعاء للمشاركة في أعمال المؤتمر الثاني لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي الذي تستضيفه العاصمة اليمنية صنعاء خلال الفترة من 7 إلى 9 مايو الجاري.

حيث كان في وداع الوفد السفير اليمني لدى المملكة علي البجيري، الذي يضم كل من الأعضاء: فؤاد الحاجي، د. فوزية الصالح، وداد الفاضل، د. ناصر المبارك، محمد رضي، وجهاد بوكمال، يرافقهم طارق القيشاوي أخصائي مراسم وتشريفات من الأمانة العامة بمجلس الشورى.

ومن المنتظر أن يقف المؤتمر الذي ينعقد للمرة الثاني في صنعاء أمام عدد من القضايا الهامة المتعلقة بتنشيط دوره باعتباره قناة التواصل المباشرة الأهم بين الوطن العربي وأفريقيا. ومن أبرز ما سيبحثه المؤتمر ما يتصل بدور الدبلوماسية البرلمانية للمجالس الأعضاء والهادفة إلى إيجاد المنافع المشتركة بين الدول العربية والأفريقية، خصوصاً في المجال الاقتصادي .

كما سيبحث المؤتمر تأسيس لجنة يعهد اليها الاهتمام بقضايا الأمن والسلام في أفريقيا والعالم العربي، وزيادة إسهام الرابطة في الجهود الاقليمية والدولية المبذولة لاحتواء النزاعات، وإحلال السلام في هاتين المنطقتين من العالم.

ومن المتوقع أن تطرح خلال المؤتمر أفكار جدية بشأن تعزيز التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء بهدف توفير فرص مواتية للتقارب بين تلك الدول على أساس من الفهم المتبادل.

سلمان يلتقي بأهالي طشان اليوم

ينظم مكتب رئيس كتلة الوفاق النيابية الشيخ علي سلمان ونظيره العضو البلدي السيد أحمد العلوي لقاءاً عاماً مع أهالي قرية طشان التي تنتمي لدائرته.

ويقام اللقاء مساء اليوم الأحد بمسجد صاحب الزمان «عج» لمناقشة آخر المستجدات النيابية والبلدية والأخذ بالشكاوي والمقترحات من أبناء الدائرة.

والجدير بالذكر أن النائب الشيخ علي سلمان ونظيره العلوي يلتقيان بالأهالي بشكل مستمر في كل ليلة اثنين مع إحدى قرى الدائرة. علماً بأن دائرة الشيخ علي سلمان هي أكبر دائرة انتخابية في البحرين وأكبر في حجمها عن حجم المحافظة الجنوبية بأكملها والتي يمثلها 6 نواب و6 بلديين.